الأمم المتحدة

A/65/230

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢١٦ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) يتضمن تفاصيل عن استجابة منظومة الأمم المتحدة لموضوع العقد ''تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع''. واستعرض في التقرير ما يحرز من تقدم حاليا مع إلقاء الضوء على خطة العمل على نطاق المنظومة للعقد الثاني. وعرضت فيه المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تطبيقا لخطة العمل، واختتم بمجموعة من التوصيات.

* A/65/150.

030910 030910 10-47747 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – يورد هذا التقرير تفاصيل عن استجابة منظومة الأمم المتحدة حاليا لموضوع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وهو ''تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع''. ويستعرض التقدم الذي أحرز خلال السنتين الماضيتين، ملقيا الضوء على الأنشطة والمبادرات التعاونية التي يضطلع بها عدد من الكيانات تنفيذا لخطة العمل على نطاق المنظومة للعقد الثاني وتعزيزا لاتساق الأعمال والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى المساهمات الواردة من مختلف الكيانات ضمن المنظومة. ويورد التقرير في خاتمته عددا من التوصيات لتنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا – تحقيق العمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق، والفقر

٢ – إن اختيار موضوع ''تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع'' كموضوع للعقد الثاني يؤكد على التسليم بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة تتجاوز الفقر الناجم عن انخفاض الدخل وتتناول أوجه الحرمان العديدة التي يتعرض لها الفقراء وأشد الناس ضعفا في مجالات العمالة والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والاستبعاد الاجتماعي. وقد أرسى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ تشجيع العمالة الكاملة والمنتجة كأحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية، وذلك إلى جانب القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي.

٣ – وقد تم كذلك إبراز الصلات القائمة بين القضاء على الفقر والعمالة وتوفير العمل اللائق في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي منح تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة مركز الصدارة في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وأبرزت القمة توافقا عالميا في الآراء بشأن ضرورة أن تحتل العمالة والعمل اللائق مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويدل إدراج غاية جديدة تتعلق بالعمالة في إطار هذا الهدف إلى الدور المركزي الذي يحتله تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع في الحد من الفقر على نحو فعال ومستدام.

٤ – وفي عام ٢٠٠٦، تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، واعتمد إعلانا وزاريا أكد فيه الدور المحوري لتحقيق العمالة وتوفير العمل اللائق في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وشدد المجلس أيضا على ضرورة إدماج تلك الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية والدولية ذات الصلة لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ونظرا لبقاء خمس سنوات فقط على موعد بلوغ الأهداف في عام ٢٠١٥، يشكل الحد من الفقر تحديا كبيرا وقد أضحى تحقيقه أكثر صعوبة بسبب الأزمة التي يشهدها العالم على صعيد الغذاء والطاقة والمال. وحتى قبل وقوع تلك الأزمات، فإن عدم إحراز تقدم في خلق فرص عمل منتجة ولائقة رغم الارتفاع العالي نسبيا للنمو الاقتصادي في بلدان عديدة أدى إلى نشوء ظاهرة عرفت باسم ''النمو غير المنشئ للعمالة''. ويعتبر انخفاض معدل نمو فرص العمل وركود الإنتاج الزراعي سببان رئيسيان لاستمرار الفقر ولزيادة عدد العاملين الفقراء.

٦ - وقد تحولت الأزمة المالية والاقتصادية الجارية إلى أزمة عالمية في مجال العمالة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في مستويات البطالة. وقد أثر ذلك سلبا على الفقراء وأكثر الناس ضعفا على وجه الخصوص. وفي عام ٢٠٠٨، عاش نحو ٦٣٣ مليون عامل، أي ٢١,٢ في المائة من عمال العالم، هم وعائلاتهم بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وفي عام ٢٠٠٩، ارتفع ذلك العدد بنحو ٢١٥ مليون عامل، منهم ١٠٠ مليون في جنوب آسيا و ٢٨ مليونا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[(١)]. ويدل هذا على أن نسبة إضافية تصل إلى ٧ في المائة من العمال كانوا معرضين للوقوع في براثن الفقر بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الدلائل على تعافي عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة الناشئة، فإن نهاية الأزمات العالمية لا تزال بعيدة بالنسبة لأكثر الناس ضعفا. فلا تزال البطالة وفرص العمل غير الثابتة تشهد ارتفاعا. ويعاني دخل الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية من انخفاض الأجور والمرتبات، وزيادة العمالة غير الرسمية، والهجرة العكسية، وعدم استقرار أسعار الأغذية والوقود. ومن المتوقع أن تستمر البطالة لفترات طويلة، إذ أن الدروس المستخلصة من الأزمات المالية الماضية تشير إلى أن العمالة تنحو إلى التعافي بعد بضع سنوات من تعافي الإنتاج.

٧ - وقد أدى التراجع في فرص العمل والدخل إلى تراجع في التقدم البسيط الذي أحرز في مجال الحد من الفقر. وهذا يقوض احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ويشكك في إمكانية استمرار الخفض الذي أحرز في مستوى الفقر في العالم. وهذا الواقع يدعو إلى ضرورة اتباع استراتيجيات إنمائية جديدة تتسم بمرونة أكبر تركز بالقدر نفسه على دعم مصلحة الفقراء وعلى تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل لغالبية القوى العاملة. ويشكل اعتماد سياسات وبرامج أقوى في مجالي الرعاية الاجتماعية الشاملة والعمالة عنصرا أساسيا في ذلك. ولمواجهة الأزمات، لا بد من اعتماد سياسات عملية تحقق توازنا بين الاستدامة المالية الواجبة وتعافي سوق العمل.

---

(١) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends*، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٨ - وفي سياق استمرار الأزمات، تناقش حاليا أساليب تهدف إلى تحقيق الاستقرار لفترة أطول، وذلك بهدف تخفيف حدة البطالة ودعم تحقيق هدف العمالة الكاملة. وتشمل هذه الأساليب وضع سياسات في مجال الاقتصاد الكلي ذات منحى إنمائي والاضطلاع بعملية إصلاح للنظام النقدي والمالي الدولي. وفي عام ٢٠٠٨، أطلق رئيس الجمعية العامة مبادرة هامة تتمثل في إنشاء لجنة خبراء معنية بالإصلاحات في النظام المالي والنقدي الدولي. وسلمت اللجنة في التوصيات التي قدمتها بضرورة حماية سبل عيش الناس، واستخدم تقريرها كمرجع في المداولات التي شهدها المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٩ - وشدد المؤتمر في توصياته الرئيسية على أهمية التخلي عن أطر سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز فقط على ضبط التضخم والعجز في الميزانية واعتماد أطر تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق بدلا من ذلك. وشدد المؤتمر أيضا على ضرورة منح البلدان هامشا أكبر للتحرك على مستوى السياسات والشؤون المالية لتمكينها من إزالة الآثار التي خلفتها الأزمات على الصعيدين البشري والاجتماعي ومن توفير الحماية الاجتماعية (انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣). وأبرزت اللجنة والمؤتمر على حد سواء الدور الأساسي الذي يتعين أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا السياق، وخصوصا فرض الرقابة على الهيكل المالي العالمي وتنسيقه لكفالة تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي تقديم المساعدة الفنية للحكومات في مجال تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية. ووجِد أنه لا غنى عن تعزيز أعمال منظومة الأمم المتحدة وزيادة اتساقها في سياق استجابتها للأزمات.

ثالثا - تعزيز اتساق الأعمال ضمن منظومة الأمم المتحدة: اتباع نهج على نطاق المنظومة بكاملها

١٠ - خلال السنتين الماضيتين، بذلت جهود لكفالة مزيد من الاتساق والتآزر في إطار السياسات المتبعة ورفع مستوى التعاون من خلال الاستفادة من جميع القدرات والخبرات الفنية لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية لزيادة فرص العمل والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر.

١١ - وبناء على الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٣، عين الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه المنسق لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧).

١٢ - وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مقترحا بوضع خطة عمل منسقة ومتسقة على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر تركز على توفير العمالة والعمل اللائق، لتقديمها إلى الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكان من المقترح أن تقوم اللجنة، بوصفها الجهاز الرئيسي المسؤول عن التنسيق على نطاق المنظومة في المجال المشمول بالبرنامج، بإنشاء مجموعة صغيرة من الوكالات تعمل ضمن إطار زمني محدد من أجل تيسير هذه العملية. ونظرا للاهتمام الذي أبداه عدد كبير من الوكالات، وقام ما مجموعه ٢١ من الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بإعداد مشروع خطة عمل على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر. واستعرضت اللجنة خطة العمل واعتمدتها في الاجتماع الذي عقدته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٣ - ويتمثل الهدف العام لخطة العمل على نطاق المنظومة في تعزيز الاتساق في الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة في مجال العمالة وتوفير العمل اللائق بهدف القضاء على الفقر في سياق الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الجارية[٢]. وتتمحور خطة العمل حول الأنشطة التي يمكن أن تفضي فيها جهود التنسيق إلى تحقيق منافع جمة. إن الإطار والمنهاج اللذين وضعا لدعم مجموعة أدوات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل تعميم مراعاة هدفي العمالة وتوفير العمل اللائق واللذين أقرهما مجلس الرؤساء التنفيذيين وشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على استخدامهما في قراره ٢/٢٠٠٧ المتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة في توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، يمثلان أساسا قيِّما يقوم عليه تطبيق تلك السياسة. ويتمثل الهدف من مجموعة الأدوات في تعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة في مجال العمالة والعمل اللائق كمساهمة في اتباع نهج متناسق على نطاق المنظومة بأكملها من أجل التخفيف من حدة الفقر والتنمية وتعزيز العمالة.

١٤ - وقد أُخذت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وأثرها في الاعتبار في سياق متابعة الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٣ وفي سياق وضع استجابة المنظومة بأكملها في ما يتعلق بموضوع العقد الثاني. وتتصل مبادرتان من المبادرات المشتركة للاستجابة للأزمات التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٩ على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بمجال العمالة وتوفير العمل اللائق، وخصوصا الميثاق العالمي لتوفير

(٢) يمكن الرجوع إلى خطة العمل على العنوان التالي:
www.un.org/esa/socdev/social/poverty/2nddecade.html.

فرص العمل والحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وتعتزم المجموعة التنسيق مع الوكالات التي تضطلع بقيادة هاتين المبادرتين، من أجل تفادي الازدواجية في العمل، وطلب تقديم مساهمات في عمل المجموعة، وتعزيز الدعم المتبادل.

١٥ - وكخطوة ملموسة لتعزيز الاتساق في الأعمال والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، تشمل خطة العمل على نطاق المنظومة أربعة أنواع من الأنشطة المشتركة وهي: العمل على زيادة الوعي بمسألة تحقيق العمالة وتوفير العمل اللائق بوصفها استراتيجية إنمائية فعالة للقضاء على الفقر؛ وتعزيز بناء القدرات (التدريب وتنمية المهارات وتبادل المعلومات)؛ وتبادل الممارسات الجيدة في تعزيز تحقيق العمالة وتوفير العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتوفير الدعم في مجال إدماج توفير العمل اللائق بهدف القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية.

١٦ - وتشدد خطة العمل بوجه خاص على خلق فرص العمل، بما في ذلك خلق فرص العمل للشباب؛ والحماية الاجتماعية، وخصوصا للفقراء والمجموعات الضعيفة الأخرى؛ والمعايير والحقوق في مجال العمل؛ وأثر الأزمة العالمية على العمالة. وفي سياق تنفيذ هذه المبادرات، تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، دعما للجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر.

رابعا - خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧): الأنشطة والمبادرات التعاونية

١٧ - قامت مختلف الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة بتطبيق أهداف خطة العمل لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) لدى وضع الأنشطة الخاصة بها وجهودها التعاونية الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع. وتستند الأنشطة الوارد وصفها أدناه إلى المساهمات التي قدمتها المنظمات المذكورة.

ألف - زيادة الوعي بالعمالة والعمل اللائق باعتبارهما استراتيجية إنمائية فعالة للقضاء على الفقر

١٨ - تهدف خطة العمل إلى تحقيق نتائج مثل التزام الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين بتشجيع العمالة الكاملة والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر،

لا سيما عن طريق إتاحة فرص العمل للفئات المحرومة، وبناء شراكة من أجل العقد الثاني، وتعزيز مبادرتي الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل والحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

١٩ - وتتمسك منظمة العمل الدولية في إطار تنفيذ ولايتها بتعزيز الفرص المتاحة للمرأة والرجل للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية. وتشكل برامج العمل اللائق القطرية الوسيلة الرئيسية لإيصال دعم المنظمة للبلدان. وأهداف هذه البرامج هي تعزيز العمل اللائق باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجيات التنمية الوطنية، وتنظيم معارف المنظمة وأدواتها ومساعيها في مجال الدعوة والتعاون، في خدمة أطرافها الثلاثة، ضمن إطار قائم على تحقيق النتائج من أجل النهوض ببرنامج توفير العمل اللائق.

٢٠ - وقد أدت منظمة العمل الدولية دورا قياديا في إنشاء وتعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتُمد في مؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأقره مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أقره مؤخرا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والميثاق هو إطار لشراكة عالمية تهدف إلى مساعدة الفقراء والمستضعفين عن طريق التعجيل بتوفير فرص العمل، وتشجيع المشاريع المستدامة، وإقامة نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز معايير العمل والحوار الاجتماعي. وهو يوفر مجموعة من تدابير الاستجابة للأزمات، تتمحور حول برنامج توفير العمل اللائق الذي يهدف إلى تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين انتعاش الإنتاج واستعادة فرص العمل اللائق. وهو واحد من مبادرات الاستجابة التسع التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. ومنظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة في هذا المجال ويجري إعداد مبادرات ترمي إلى تنفيذ أهداف الميثاق بالتعاون مع سائر الوكالات المتعاونة.

٢١ - وقد عملت المنظمة أيضا مع منظمة الصحة العالمية، بوصفها وكالة رائدة مشارِكة في مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأصدرت الوكالتان مؤخرا دليلا وإطارا استراتيجيا للعمليات القطرية المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة، يوفر استراتيجيات وأدوات في مجال السياسات العامة لكفالة إتاحة الحد الأدنى من الخدمات، بما في ذلك إتاحة خدمات الصحة والتعليم وتأمين الدخل للجميع. ويجري تبادل المعارف وقصص النجاح بين البلدان استنادا إلى مجموعة متنوعة من المنهجيات، منها التعلم فيما بين بلدان الجنوب، والتدريب الثلاثي، والتعلم من خلال الإنترنت والتعلم عن بعد.

٢٢ - وقد اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بدور رئيسي في الترويج للعمل اللائق باعتباره استراتيجية للقضاء على الفقر. وتشكل العمالة الريفية جزءا من الهدف الاستراتيجي للفاو، وهي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة وتعزيز التنمية الريفية وترتبط شواغل العمالة الريفية اللائقة مباشرة أيضا بأهداف استراتيجية من قبيل تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية، و المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرارات في المناطق الريفية. ولذلك فإن التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٠ سيركز على الشأن الجنساني والزراعة، ويعالج أوجه التفاوت بين الجنسين في أسواق العمل في المناطق الريفية. وسيفحص التقرير أيضا ظروف العمل اللائق في المناطق الريفية، ويدرس سمات جودة العمالة الريفية، مثل السلامة والصحة المهنية والحماية الاجتماعية.

٢٣ - وقد شاركت الفاو بنشاط في أنشطة التوعية بمسألة العمل اللائق، لا سيما في سياق القضاء على عمل الأطفال في الزراعة، وكذلك عمالة المرأة والعمالة الريفية. وقد التزمت الفاو بالعمل مع منظمة العمل الدولية لتحسين وتنويع سبل معيشة فقراء الريف، النساء منهم والرجال على حد سواء، ولتوسيع فرص العمل اللائق وتحقيق العمالة الكاملة في المناطق الريفية. وتتعاون المنظمتان أيضا في إطار الشراكة الدولية للتعاون في مجال عمل الأطفال في الزراعة، عن طريق تنظيم حلقات عمل ومناسبات سنوية مشتركة في إطار اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال.

٢٤ - ويعتبر البرنامج الإنمائي أن العمالة هي التغير الوسطي الذي يؤثر في العلاقة بين النمو والحد من الفقر وكعنصر أساسي من عناصر إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتقتضي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي أن يسهم البرنامج في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي تديره منظمة العمل الدولية. وعلى غرار منظمة العمل الدولية، يركز البرنامج الإنمائي على توفير فرص العمل عن طريق التنمية المستدامة للقطاع الخاص؛ وإصلاحات الاقتصاد الكلي، وانتهاج سياسات قطاعية لتعزيز النمو الذي يستند إلى توفير فرص العمل؛ واتخاذ مبادرات لتنمية المشاريع الخاصة من أجل تشجيع العمالة الذاتية وتنمية المشاريع الخاصة الصغيرة؛ واتخاذ مبادرات لتنمية القدرات من أجل تشجيع الاستثمار والتنافس في القطاعات التي تنطوي على إمكانية نمو العمالة؛ ومبادرات إتاحة التمويل من أجل تشجيع الاستثمار ونمو العمالة في المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومبادرات التعليم والتدريب المهنيين؛ وخطط إيجاد فرص العمل المؤقت وضمان العمالة.

٢٥ - وتمشيا مع متطلبات الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، سيركز البرنامج الإنمائي جهوده التحليلية على ستة مجالات مواضيعية هي: تشجيع فرص العمل ''الخضراء'' التي تحقق أقصى فائدة ممكنة من الاستثمارات في مجالات حفظ البيئة وإصلاحها، مع خلق فرص العمل والحد من الفقر في البلدان النامية؛ وفهم ما تتركه تدابير معينة في مجال السياسات، منها برامج الائتمانات الصغرى، على توفير فرص العمل؛ والسعي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لبحث مستوى الروابط القائمة بين إصلاح آليات الأعمال التجارية من جهة الانتقال إلى القطاع الرسمي؛ وتعزيز أفضل الممارسات في مجال السياسات التي تزيد من قدرة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة على التنافس، وتشجيع القطاعات الاقتصادية التي تنطوي على إمكانية نمو العمالة؛ وتحديد فرص الاستثمارات المستدامة للقطاع الخاص التي تزيد فرص العمالة للفقراء.

٢٦ - وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أيضا، في إطار دعمها لأنشطة أقل البلدان نموا، أهمية العمل اللائق في القطاعات الإنتاجية باعتباره وسيلة رئيسية لانتشال الناس من براثن الفقر. وبحث المؤتمر الثالث لوزراء الصناعة والتجارة في أقل البلدان نموا، المعقود في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على أقل البلدان نموا، وتداعياتها في الأجلين القصير والمتوسط. وسيتم تنفيذ البيان الوزاري وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العام، عن طريق السياسات الاستراتيجية والمشاريع البحثية. وستركز هذه الأنشطة على مجالات الأولوية التي تتسم فيها العمالة بأهمية حاسمة، وهي الصناعات الزراعية، والابتكار ونقل التكنولوجيا، وتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفير العمل اللائق؛ والحيز السياساتي والإدارة، وبناء المؤسسات.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك تعمل اليونيدو، عن طريق أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والدعوة التي تمارسها كعضو في الاتفاق العالمي، على تعزيز فوائد العمل اللائق، بوصفه استراتيجية متكاملة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصادات النامية. فمثلا اتخذ المكتب الميداني لليونيدو في فييت نام في عام ٢٠٠٩ مبادرة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الفيتنامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل تحسين الروابط مع سلاسل الإمداد العالمية من أجل تحقيق الإنتاج المستدام.

٢٨ - ويركز إطار البنك الدولي للحد من الفقر بصورة مستدامة على الحاجة إلى تعزيز فرص عمل أوفر وأفضل، نظرا لأن العمل ذُخر الفقراء الرئيسي. وقد وضع البنك إطارا مفاهيميا يسمى ''مايلز'' (MILES) يجمع بين خمس مجموعات من مجالات السياسات، هي:

الاقتصاد الكلي، وبيئة الاستثمار والهياكل الأساسية، ونظم ومؤسسات سوق العمل، والتعليم وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية. ويُسهم البنك الدولي في التوعية بمسألة العمل اللائق عن طريق إجراء البحوث التي تدعم تنفيذ إطار ''مايلز''، ونشر الكتب، وإعداد أبحاث عن الحماية الاجتماعية، وكتيبات عن سياسات العمالة، وإقامة موقع شبكي للحماية الاجتماعية والعمالة، ونشر مدونة شبكية للحماية الاجتماعية.

٢٩ - وداخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية عن تعزيز ودعم التعاون الدولي من أجل النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر. وتشمل أنشطتها الرئيسية توفير الدعم في مجال وضع المعايير والسياسات العامة للعمليات الحكومية الدولية العاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإجراء التحاليل والبحوث بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية وخيارات السياسات العامة المتعلقة بها، وهي القضاء على الفقر، والأنشطة التنفيذية.

٣٠ - وفي سياق تقديم الدعم للعمليات الحكومية الدولية، اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية بأنشطة تهدف إلى تسليط الضوء على ما تؤديه العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع من دور حاسم في القضاء على الفقر. وركزت لجنة التنمية الاجتماعية على وجه التحديد في دورتها لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على الموضوع ذي الأولوية ''تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع'' مع مراعاة علاقته بالقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي (انظر E/CN.5/2008/4). وعقدت اللجنة حلقات نقاش رفيعة المستوى تناولت ذلك الموضوع، كما تناولت موضوع ''العمالة الكاملة والعمل اللائق: تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة''. ودعما لهذه المداولات الحكومية الدولية، أعدت الإدارة تقارير فنية وعقدت اجتماعات لأفرقة الخبراء ومنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة لدراسة موضوع العمالة والعمل اللائق.

٣١ - وناقشت اللجنة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تأثير الأزمات العالمية على العمالة والتنمية الاجتماعية، والاستجابات في مجال السياسات العامة لمسألة العمالة والآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني. وستتناول اللجنة في دوراتها المخصصة للاستعراض والسياسات للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ موضوع القضاء على الفقر، واضعة في اعتبارها علاقته بالعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع والاندماج الاجتماعي.

٣٢ - ويشكل المنشور الرئيسي للإدارة ''التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة النظر في الفقر'' أيضا أحد العناصر الأساسية للمساعي التي تبذلها الإدارة مؤخرا من أجل تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق باعتباره وسيلة للقضاء على الفقر. ويستعرض التقرير اتجاهات الفقر على الصعيدين العالمي والإقليمي وفي بلدان مختارة، ويبحث في قضايا قياس الفقر، بهدف المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لجوانب الفقر المعقدة والمتعددة الأبعاد. ويوصي التقرير بإعادة النظر في نُهج السياسات التي سيطرت حتى الآن على النقاش بشأن النمو والفقر. وينظر في مساهمات كل من النُهج القائمة على النمو والنهج التي تركز على التفاوت في مجال الحد من الفقر، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل والسياسات الاجتماعية الأخرى، ويحث على تعزيز التنمية الشاملة التي تعود بالفائدة على الفقراء.

٣٣ - أما منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم فهو جهد تعاوني بين إدارة الشؤون الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية الخمس. وقد أدى هذا التقرير أيضا دورا هاما في الجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ويتناول التقرير بشكل أكثر تحديدا العلاقة بين عدم الاستقرار المتزايد في مجال العمالة والفقر، فضلا عن الحاجة إلى كفالة تنسيق أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز الاستقرار على المدى الطويل، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحقيق هدف العمالة الكاملة. وشرعت الإدارة مؤخرا، بوصفها الهيئة المسؤولة عن عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في عملية مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجال الاقتصاد الكلي.

٣٤ - وكذلك تدعم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز برنامج توفير العمل اللائق وتضطلع بأعمال البحث والتحليل فيما يتعلق بتطور أسواق العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبضرورة تحسين المساهمة المقدمة من أجل الحد من الفقر في المنطقة. ويبحث المنشوران الرئيسيان اللذان تصدرهما اللجنة، وهما المسح الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاستعراض العام الأولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تطور الوظائف والأجور، ويحللان تأثير النمو الاقتصادي على سوق العمل.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن منشور آخر للجنة، هو المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية، بانتظام فصولا محددة بشأن القضايا المتعلقة بسوق العمل، مع التركيز على ارتباطه بالحد من الفقر. وقد حلل تقرير عام ٢٠٠٨ مساهمة نمو فرص العمل ومداخيل العمل والعوامل الديمغرافية في الحد من الفقر الذي شهدته المنطقة قبل وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية.

باء - تعزيز بناء القدرات من خلال التدريب وتطوير المهارات وتبادل المعارف

٣٦ - بغية ضمان أن تقدم الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الدعم لإدماج مفهوم توفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية، تسعى خطة العمل أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان في هذا المجال، وتشجيع السياسات القطاعية والوطنية والدولية على تناول توفير العمل اللائق بوصفه سبيلا للقضاء على الفقر.

٣٧ - وتشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشاركة نشطة في العديد من أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالعمل اللائق من خلال شراكات وبرامج مختلفة. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أجري تقييم ذاتي لأبعاد العمالة التي ينطوي عليها عمل المنظمة باستخدام مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى نتائج هذا التقييم الذاتي، وضعت استراتيجية المنظمة للعمالة الريفية لتعميم منظور العمالة الريفية اللائقة داخل المنظمة وتمكينها من توفير الدعم للبلدان الأعضاء في مجال وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج فعالة لتعزيز العمالة الريفية اللائقة.

٣٨ - وتشارك المنظمة أيضا في العديد من برامج الأمم المتحدة المشتركة ذات الصلة بالعمالة، بما في ذلك البرامج المعنية بتعزيز قابلية توظيف الشباب ومباشرتهم للأعمال الحرة في عدة بلدان في أفريقيا وآسيا. وقد ضُمن تعزيز فرص عمل الشباب في المناطق الريفية بشكل رئيسي من خلال اتباع نهج بناء المهارات المعتمد في مدارس المزارعين الشباب لتعليم أساليب الزراعة والحياة. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، جرى تعزيز هذا التدريب في ١٧ بلدا، وتخرج ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ شاب من هذه المدارس.

٣٩ - وبذلت منظمة العمل الدولية جهودا لتعزيز القدرة الوطنية للبلدان على جمع إحصاءات عن العمل والعمالة، وشرعت في اتباع نهج شامل يهدف إلى تجميع تعاريف مفصلة لمؤشرات العمل اللائق، وكذلك دراسات قطرية موجزة فيما يتعلق بالعمل اللائق. ويجري حاليا إعداد تقارير متعمقة عن ١٠ بلدان. وتقدم المنظمة أيضا مساعدة تقنية للبلدان من أجل تحسين جمع البيانات لأغراض تقديم التقارير عن الهدف ١ - الغاية ١ من الأهداف

الإنمائية للألفية وهو ''تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب''.

٤٠ - وكذلك ساهم مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا، في بناء القدرات المؤسسية لدوائر المنظمة وشركائها من خلال التدريب وتبادل المعارف. وقد ساعد المركز في نقل معارف منظمة العمل الدولية عن طريق أدوات وعمليات تعليمية، ونشر معاييرها ومبادئها وسياساتها على جمهور دولي واسع. وقد شملت أنشطة التدريب طائفة واسعة من الموضوعات المتصلة ببرنامج توفير العمل اللائق وببناء القدرات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نُفذ ما يربو على ٩٠٠ نشاط من أنشطة التدريب والتعلم، حضرها ٢٤ ٠٠٠ مشارك من ١٩٠ بلدا، بمن فيهم موظفون من منظمة العمل الدولية وموظفون آخرون من الأمم المتحدة. وكان أكثر من ٢٥ في المائة منهم ممثلين لمنظمات أصحاب العمل أو منظمات العمال، وكان ما يقرب من ٤٣ في المائة منهم من النساء.

٤١ - واستجابت منظمة العمل الدولية أيضا لعدد كبير من الطلبات التي تقدمت بها بلدان للحصول على الدعم في مجال إجراء تحليل لأسواق العمل ووضع سياسات وطنية للعمالة، وإدخال تحسينات على هذين المسعيين. وقد أحرز تقدم بارز في مساعدة أفريقيا في التركيز على أولوياتها. فقد وضعت إثيوبيا وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تترانيا المتحدة والكاميرون ومدغشقر والنيجر ونيجيريا سياسات وطنية للعمالة يدعمها الشركاء الاجتماعيون وتشمل عناصر من برنامج العمالة العالمي، وبدأت بوضع خطط العمل. وخطت مناطق أخرى خطوات كبيرة عكست الوجود القوي لمنظمة العمل الدولية في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

٤٢ - وقامت منظمة العمل الدولية أيضا بوضع أدوات لتقييم التأثير المترتب على العمالة وعززت تقييم إمكانية توفير الاستثمارات العامة في البنية الأساسية لفرص العمل. وتقدم المنظمة المساعدة التقنية في وضع عناصر البنية الأساسية لبرامج الاستثمار العام ورصدها وتقييم أثرها، وتنظم دورات مفتوحة للمسؤولين الحكوميين والشركاء الاجتماعيين في مركز تورينو.

٤٣ - وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بمبادرات لتنمية القدرات من أجل تشجيع الاستثمار والقدرة التنافسية في القطاعات التي تنطوي على إمكانية تحقيق نمو في العمالة. وتستحوذ هذه المبادرات على النصيب الأكبر من برامج تنمية العمالة والقطاع الخاص التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وتتضمن هذه المبادرات تدابير لدعم إنشاء وكالات إنمائية اقتصادية إقليمية

ومحلية، ومراكز للخدمات التجارية، وحافظة متنامية من سلسلة المبادرات المضيفة للقيمة الرامية إلى بناء قدرات صغار المنتجين وربطهم بالأسواق الجديدة، وإزالة القيود في مجال السياسات والمؤسسات وغيرها من القيود.

٤٤ - وتشمل البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، على سبيل المثال، ما يلي: مشروع لربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتغلة بإنتاج المنسوجات والملابس بشركات التصنيع والعلامات التجارية العالمية في تركيا؛ وتقديم المساعدة لتحسين مستوى الإنتاج في قطاع صناعة الملابس والارتقاء بمعاييره في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وتقديم الدعم لأنشطة صغار المزارعين والأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة في عدة بلدان.

٤٥ - ولدى البرنامج الإنمائي أيضا برامج لدعم إعادة هيكلة أسواق العمل من خلال التعليم والتدريب المهنيين تركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: توفير التدريب المهني بصورة مباشرة؛ وإدماج القوة العاملة (مساعدة الفئات المستبعدة مثل الشباب والنساء والعاطلين عن العمل لفترة طويلة والأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة والمقاتلين السابقين، على اكتساب المهارات والاستفادة من فرص العمل الجديدة)؛ وبناء قدرات مؤسسات أسواق العمل مثل الوزارات المعنية ودوائر التوظيف العمومي ومراكز التدريب المهني. فعلى سبيل المثال، باشر مكتب البرنامج الإنمائي في كوسوفو العمل في خطة تدريب مؤسسية تنفذ داخل المؤسسات وتجمع بين توفير المهارات الأساسية للقابلية للتوظيف والتدريب الذي يجري داخل المؤسسات، وذلك لتوفير مهارات خاصة بوظائف معينة لطالبي العمل من الشباب غير المهرة. وقد استفاد ٥٢٦ شابا من هذا البرنامج في عام ٢٠٠٨. وتشمل الأمثلة الأخرى عن هذه المشاريع، برامج التعليم والتدريب المهنيين للنساء في الأردن، ولأولاد الشوارع في قيرغيزستان ولمتعاطي المخدرات بالحقن الوريدي وضحايا فيروس نقص المناعة البشرية في بولندا؛ وإقامة مراكز معلومات لتوظيف الشباب في الجمهورية العربية السورية.

٤٦ - كما عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ضمن المناطق الحضرية التي يعمل فيها، على بناء القدرات المحلية لتحقيق العمالة الكاملة. وفي عام ٢٠٠٩، استفاد أكثر من ٦٠٠ شاب من التدريب على مهارات التشييد وتكنولوجيات التشييد المنخفضة الكلفة في إطار مبادرة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في منطقة بحيرة فكتوريا. وتدعم المبادرة مجموعات الشباب لكي يصبحوا مشغِّلين لمرافق المياه ومرافق الصرف الصحي على نطاق صغير، علماً أن التدريب مصمَّم لزيادة الدخل إلى الحدِّ الأقصى وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الشباب للانخراط في قطاع الأعمال التجارية الصغيرة.

٤٧ - وأطلق موئل الأمم المتحدة واليونيدو مشروعاً لتعزيز توليد الدخل وتحسين العمالة الريفية في أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، كجزء من برنامج إقامة الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز قدرات الفئات الضعيفة على المشاركة في العمالة وعملية توليد الدخل، وتعزيز التنمية المتكاملة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وذلك عبر الروابط الإنتاجية والسوقية القائمة بين المدن والأرياف.

٤٨ - ووضعت اليونيدو، في إطار تركيزها على المشاريع الصناعية، ''برنامج الإنجاز لمنظمي المشاريع المتحلين بالمسؤولية'' بهدف بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ نُهج وأساليب عمل إدارية تستند إلى مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفق ما بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقطاع الأعمال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نُظمت دورة تدريبية لمستشاري قطاع الأعمال من مختلف المناطق.

٤٩ - وتواصل اليونيدو العمل مع وكالات أخرى بهدف بناء القدرات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص، ويشمل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشكِّل العمل اللائق عنصراً أساسياً في تلك البرامج. ويتيح برنامج المنهاج الدراسي لمباشرة الأعمال الحرة التابع لليونيدو تعليم مهارات مباشَرة الأعمال الحرة لأطفال المدارس في المرحلة الثانوية، وفي معاهد التدريب المهني في المناطق الحضرية والريفية في كلٍّ من أوغندا وتيمور - ليشتي وموزامبيق وناميبيا، بما يوفِّر للشباب الأدوات العملية لاغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة، ومنها العمالة.

٥٠ - وتوفر منظمة السياحة العالمية المساعدة التقنية للبلدان من أجل تعزيز السياحة بوصفها محركاً لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق، ولا سيما للفئات المحرومة. وتتناول المنظمة مسألة تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة من خلال وضع الاستراتيجيات وتنظيم الدورات التدريبية. كما أن تنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل مذكورة على نحو بيِّن في المخطَّطات العامة للسياحة والقوانين المتعلقة بالسياحة وخطط إدارة الوجهات السياحية التي تسهم منظمة السياحة العالمية في وضعها. ويجري تناول مسألة إسهام السياحة في التنمية الاقتصادية المحلية ضمن المشاريع التي تركِّز على تنمية السياحة المراعية لمصالح الفقراء. وفي المشاريع المنفَّذة على المستوى المحلي، تعمل منظمة السياحة العالمية بالشراكة مع الحكومات المحلية وتقيم الاتصال مع رابطات العمال المحليين ومنظمات أصحاب الأعمال المحليين. وفي العديد من المشاريع، يُنشأ التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين للإسهام في النهوض بقطاع السياحة لصالح الفقراء.

٥١ - وفي البنك الدولي، يشكل بناء القدرات أولوية رئيسية يجري السعي إليها بنشاط في مجالات عدة. وتتيح الدورة التدريبية الرئيسية المتعلقة بسوق العمل والمعنونة ''فرص عمل لعالم في طور العولمة: سياسات سوق العمل'' اكتساب خبرات بشأن كيفية تحوّل العمالة في بيئة اليوم التي تشهد تغيراً سريعاً وتسير أكثر فأكثر على طريق العولمة. وقد أسهمت الدورة التدريبية المشتركة لمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي المعنونة ''مواجهة أزمة العمل العالمية في جنوب شرق أوروبا'' في فهم أفضل لدور السياسات والمؤسسات وتفاعلاتها في تحديد أداء سوق العمل والإدماج الاجتماعي في جنوب شرق أوروبا، في سياق أزمة العمل العالمية. وترمي الدورة التدريبية المقبلة بشأن ''النهوض بنوعية الوظائف وتعزيز العمالة المنتِجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا'' إلى دعم اعتماد سياسات أكثر فعالية وشمولاً على صعيد سوق العمل والعمالة، مع الأخذ في الحسبان الواقع المتغير لسوق العمل في المنطقة.

٥٢ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور هام في تحسين المصادر الأساسية لتحليل أسواق العمل والعمل اللائق، ولا سيما عبر الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية. وقد أعدّت اللجنة دليلاً بشأن إدراج وحدات قياس عن المتقدمين في السن في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، تشمل اقتراحاً محدداً بجمع المعلومات عن الضمان الاجتماعي والعمالة والفقر في سن الشيخوخة. كما أجرت اللجنة دراسات عن آثار الاتفاقات التجارية، وتحديداً اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، بشأن العمالة والفقر. ولكي تُنتج الاتفاقات أثراً إيجابياً كبيراً على خلق فرص العمل، يجب أن تكون مصحوبة بالسياسات الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي والعمالة وأن تكون هذه موجَّهة نحو تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة وتكوين رأس المال البشري.

جيم - تبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز العمالة وتوفير العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي

٥٣ - يسهِّل تبادل الممارسات الجيدة في مجال تعزيز العمالة وتوفير العمل اللائق تحديد المجالات التي يمكن للتعاون على نطاق المنظومة أن يؤدي فيها إلى زيادة كبيرة في مجال القضاء على الفقر. وتهدف خطة العمل إلى تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال العمالة والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر عن طريق تبادل الخبرات، والبرامج التدريبية، والممارسات الجيدة المتعلقة بالدعائم الأربع للعمل اللائق، ومن خلال تبادل المعلومات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويولَى اهتمام خاص للشباب والفئات الضعيفة الأخرى ضمن القوة العاملة، وكذلك للمسائل المحددة التي يواجهها العمال في القطاع غير الرسمي وفي الأرياف.

٥٤ - وأنشأت الفاو قاعدة بيانات ابتكارية بشأن مصادر الدخل، وهي تضم حالياً ٣٢ دراسة استقصائية تغطي ١٨ بلداً من مناطق مختلفة. وتشمل مجموعة بيانات الأنشطة المُدرة للدخل في الأرياف، في آن معاً، معلومات عن الدخل على مستوى الأسر المعيشية، ومعلومات مفصلة عن العمل بأجر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتُستخدم مجموعة البيانات هذه لبحث المسائل السياساتية الرئيسية، منها تنويع مصادر الدخل، والعمل بأجر في الأرياف، والعمالة على أساس نوع الجنس، والعمالة الريفية.

٥٥ - وتُنتج منظمة العمل الدولية المعلومات والبيانات الإحصائية على وجه السرعة عن اتجاهات سوق العمل التي لا غنى عنها لإعداد الاستجابات السياساتية المناسبة. وترد هذه المعلومات في المنشورات التالية: ''اتجاهات العمالة العالمية'' (Global Employment Trend)، و ''تقرير عالم العمل'' (World of Work Report)، و''التقرير العالمي للأجور'' (Global Wage Report)، في جملة منشورات أخرى.

٥٦ - ويوفر البرنامج الإنمائي، عن طريق شبكات المعرفة التابعة له، آلية لتبادل الخبرات العملية والمعارف المتعلقة بتنفيذ البرامج ذات الصلة بالعمالة. وفي العامين الماضيين، عرضت الشبكات أسئلة عن كيفية تحديد الطلب على العمالة على نحو استباقي في القطاع الخاص في بنما وتقييم مقدِّمي التدريب؛ وتنفيذ برامج ضمان العمالة للفقراء في المناطق الحضرية في الهند؛ ووضع برامج تستهدف المتعلِّمين والشباب غير المهرة في تونس؛ وتحديد خط الأساس لمشروع للمهن الحرة للنساء في تيمور - ليشتي. كما توفر الشبكات منصَّة للمناقشة الإلكترونية بشأن المسائل المفاهيمية، كالصلات القائمة بين العمالة والحد من الفقر.

٥٧ - ونظَّم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع مكتبه الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عام ٢٠٠٩، مؤتمراً لاستكشاف الخبرات بشأن خطط لضمان فرص العمل. وحضر المؤتمر أكاديميون وخبراء وممثلو البرنامج الإنمائي من المكاتب القطرية بأمريكا اللاتينية.

٥٨ - وتعد الخطة الوطنية لضمان العمالة الريفية في الهند مثالا على نوع البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي. ففي إطارها، يُضمن لكل شخص مؤهل ١٠٠ يوم عمل مدفوع الأجر كحد أدنى. وأسهم البرنامج الإنمائي في التوعية بالخطة في صفوف المشاركين المحتملين، حيث أطلعهم على الحقوق والاستحقاقات التي ينطوي عليها هذا البرنامج. وقد اتضحت الأهمية البالغة لهذا النهج في حفز الإقبال على العمل وساعد في كفالة الشفافية في دفع الأجور وإضفاء الكفاءة على الإدارة من خلال إدخال التكنولوجيات الابتكارية مثل البطاقات ''الذكية'' وتحويل المعلومات إلى بيانات رقمية.

٥٩ - وأجرت أربع عشرة وكالة من الوكالات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين تقييمات ذاتية ووضعت خططا للعمل مستعينة في ذلك بمجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق الصادرة عن المجلس التنفيذي. وعلى الصعيد القطري، استُخدمت مجموعة الأدوات تلك لإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو برامجها المشتركة في الأرجنتين وإندونيسيا وأوروغواي وباكستان وجمهورية تترانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وصربيا وفييت نام واليمن.

٦٠ - ويقدم برنامج منظمة السياحة العالمية بشأن السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر، معلومات عن العلاقة بين السياحة والحد من الفقر، ويعمل على تنفيذ مشاريع ترمي إلى تعميم فوائد القطاع السياحي على الفقراء، وتُبذل في إطاره جهود دؤوبة لإدراج إمكانات السياحة في الحد من الفقر، في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٦١ - وتعمل شبكة تشغيل الشباب، وهي شراكة بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة، على تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بأنواع سياسات وبرنامج عمالة الشباب ذات الجدوى، وذلك من خلال تنظيم حلقة عمل دولية لاستعراض أفضل الممارسات والخبرات في مجال وضع برامج عمالة الشباب وتنفيذها. فمن خلال أنشطة بناء القدرات الموجهة إلى واضعي السياسات وأوساط الممارسين في مجال عمالة الشباب، قامت الشبكة بالتوعية بأهمية قياس النتائج التي تحققها برامج عمالة الشباب وشجعت على استخدام أدلة التقييم في وضع المبادرات المتعلقة بعمالة الشباب وتنفيذها.

٦٢ - وتشارك منظمة العمل الدولية والبنك الدولي في نشر الدروس المستفادة في العديد من مجالات المساعدة الاجتماعية بالطرائق التالية: تجميع المعارف المتعلقة ببرامج الأشغال العامة؛ ووضع خريطة لبرامج المساعدة الاجتماعية؛ وإجراء الأبحاث والتحليلات المتعلقة بسوق العمل؛ والأخذ بمعايير العمل الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ والشباب والأطفال من خلال مبادرة فهم عمل الأطفال.

٦٣ - وركزت أحدث المؤتمرات الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية والعمالة التي نظمها البنك الدولي على توفير الحماية الاجتماعية للجميع ونشر الدروس المستفادة من تجارب الأشغال العامة. ففي مؤتمر ريو دي جانيرو الثاني عن التنمية البشرية، أصدر البنك الدولي تقريره المعنون ''تحقيق حماية اجتماعية فعالة للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: من الحق إلى الواقع الملموس''، والذي استعرض نتائج دراسة أجريت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن توفير الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال تحسين إعادة توزيع البرامج وتكييفها مع متطلبات أسواق العمل.

٦٤ - وأسهم منتدى البنك الدولي للتعلم المتعلق بالأشغال العامة، الذي عُقد في أروشا، في تبادل المعارف في أوساط الممارسين وشكّل حافزا على التعلم فيما بين بلدان الجنوب في مجال تصميم وتنفيذ برامج الأشغال العامة على نحو فعال. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمنتدى في تبادل الخبرات الناشئة المتعلقة بجوانب ''كيفية'' وضع برامج الأشغال العامة في البلدان المنخفضة الدخل؛ والتمهيد لتشكيل ''شبكة الممارسين'' التي ستواصل تبادل المعارف والخبرات؛ وتحفيز فهم أفضل لدور برامج الأشغال العامة باعتبارها جزءا من برامج شبكة الأمان والحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني.

٦٥ - وتشجع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبادل الخبرات المتعلقة بإدراج الحق في العمل اللائق والضمان الاجتماعي في المعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالشيخوخة في اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية. ويحلل أحد مشاريع التعاون التقني الذي اختتم أعماله مؤخرا سبل إدماج الفئات الضعيفة في أسواق العمل في بلدان مختارة، مع التركيز على وضع المرأة والشباب ذوي المهارات المنخفضة. وتم تدارس الخيارات السياساتية ومناقشتها مع واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في إطار حلقات عمل وطنية وحلقة دراسية إقليمية.

٦٦ - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة الشباب الأيبيرية - الأمريكية، مجلدين من التقارير عن مسائل متعددة تتعلق بالشباب في أمريكا اللاتينية، مثل الأحوال المعيشية والثقافية، والتعليم، وأسواق عمالة الشباب. وتتضمن تلك التقارير توصيات بشأن مختلف مجالات السياسات التي تم تدارسها، وقدمت التقارير خلال اجتماعات قمة ومنتديات حكومية وغير حكومية أخرى بغرض حفز المناقشة المتعلقة بهذه المسألة على الصعيد الأقاليمي.

دال - دعم إدماج العمل اللائق والقضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية

٦٧ - تسعى خطة العمل إلى تحسين إمداد منظومة الأمم المتحدة بما يلزمها لزيادة فعالية الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر إلى أقصى حد وتحسين دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ مبادراتها الوطنية.

٦٨ - وتساعد الفاو في كفالة أن يدرج إيجاد فرص العمالة الريفية والاستفادة من الأراضي وتنويع مصادر الدخل، في السياسات والبرامج والشراكات الإنمائية الزراعية والريفية.

٦٩ - وتضطلع الفاو بإعداد موجزات قطرية لبلدان نامية مختارة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية وبين الجنسين، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل والعمالة الريفية. وستكون هذه الموجزات بمثابة أداة دعم في مجال السياسات، تُستخدم في وضع نهج استراتيجي لتقديم الدعم القطري من أجل تحسين عملية إدراج اعتبارات العمالة الريفية في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية. وسيتم تنفيذ هذا النهج بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والآليات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرامج الأمم المتحدة المشتركة، وبرامجها القطرية للعمل اللائق.

٧٠ - وتشجع الفاو أيضا العمل في مجال التوعية بأهمية إدراج اعتبارات العمالة الريفية اللائقة في برنامج التنمية الشاملة لأفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك بوصفها الآلية الرئيسية للاستثمار في قطاع الزراعة في أفريقيا. وتدعم الفاو بوجه خاص تعميم اعتبارات العمالة الريفية اللائقة في العديد من الاتفاقات الوطنية والإقليمية التي تبرم في إطار برنامج التنمية الشاملة لأفريقيا.

٧١ - وعلى الصعيد العالمي، يعمل البرنامج الإنمائي على تنفيذ مفهوم النمو المعتمد على توفير فرص العمل، وبوجه خاص تمكين الحكومات من تقييم التوفيق بين تشجيع القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمالة والمطالب بتحقيق الإنتاجية والقدرة التنافسية لأجل طويل. وفي أثناء ذلك، سيضطلع البرنامج الإنمائي، وذلك عن طريق الاستفادة من العمل المنجز سابقا بشأن الترابط القائم بين النمو والعمالة والفقر، بالدعوة إلى إدماج استراتيجيات النمو المعتمد على توفير فرص العمل، بما في ذلك استراتيجيات تنمية القطاع الخاص، في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من أطر البرمجة الوطنية.

٧٢ - وقد بدأ كل من البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ برنامج مشترك في ألبانيا يتعلق بعمالة الشباب والهجرة بتمويل من ''صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. وينفذ المشروع على سبيل التجربة في منطقتين من ألبانيا ويتوخى النهوض بعمالة الشباب وإدارة الهجرة بتحسين المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية التي تعالج تلك المسائل. وهو يستند إلى ثلاث نواتج مترابطة ترمي إلى تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل على دمج وتفعيل أولويات السياسات الوطنية من خلال خطة عمل متماسكة لعمالة الشباب؛ ووضع استراتيجيات من شأنها أن تقلل من احتمالات هجرة الشباب المحرومين من المناطق الريفية؛ وزيادة التأثير الإيجابي للهجرة.

٧٣ - وتقدم المبادرة المعنية بالفقر والبيئة التابعة للبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى البلدان لتعميم الاستدامة البيئية لصالح الفقراء في عمليات التنمية الوطنية. وسيكفل هذا التعميم عدم التأثير سلبا على الحد من الفقر بسبب الاستخدام غير المستدام للموارد البيئية.

٧٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية الدعم إلى البلدان في إطار مبادرات الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء، وذلك بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة بيئياً واجتماعياً. وتهدف ''مبادرة الوظائف الخضراء'' إلى تعزيز الفرص والإنصاف، وتشجيع الحكومات وأرباب العمل والعمال على المشاركة في حوار بشأن السياسات المتسقة والبرامج الفعالة التي تؤدي إلى اقتصاد أخضر، مع تأمين وظائف خضراء وعمل لائق للجميع. و ''تقرير الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق في عالم مستدام أقل إنتاجاً للكربون'' يسلط الضوء على الأثر الذي سيخلفه التحول إلى اقتصاد أخضر على العمل، وعلى المؤسسات، وعلى السبل التي يكسب بها الناس عيشهم. وتعمل هذه الشراكة حالياً على مشروع في مجال الاقتصاد الأخضر، الغرض منه تبرير زيادة الاستثمارات العامة والخاصة على صعيد الاقتصاد الكلي في ''القطاعات الخضراء''. وسيسعى التقرير بشأن الاقتصاد الأخضر إلى تبيان أن هذه الاستثمارات تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل اللائق، والحد من الفقر في البلدان النامية، إلى جانب خفض انبعاثات الكربون والحد من تدهور البيئة.

٧٥ - واضطلع موئل الأمم المتحدة بعدد من الأنشطة شملت تنظيم مناسبات للتواصل والتعلم، وإدراج بيانات سياساتية في رسائل الحملات الإعلامية بشأن الحضرنة المستدامة وتنمية الأرياف، وتبادل الدروس المستفادة من المبادرة المتمثلة في ''صندوق منح الشباب فرص قيادة التنمية الحضرية''. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف والاتفاق العالمي، نظم موئل الأمم المتحدة ٢٤ نشاطاً تدريبياً بشأن العمالة والمسائل المتصلة بفرص العمل أثناء الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في آذار/مارس ٢٠١٠. وأطلق الموئل أيضاً الحملة الحضرية العالمية لجعل المدن أكثر تكيفا مع المستجدات وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً. وتهدف هذه الحملة إلى زيادة أهمية الحضرنة المستدامة في السياسات العامة والاستثمارات العامة والخاصة، وحشد الشركاء العالميين.

٧٦ - ويعتبر التقرير ''حالة الشباب الحضري في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: تحقيق التكافؤ في التنافس على الفرص'' التقرير الأول الذي يتمِّم ''التقرير عن حالة مدن العالم '' إلى جانب تركيزه على الشباب الحضري. ويدعو هذا التقرير إلى تقديم الدعم الدولي والوطني للشباب

الحضري، ويركز على إقصاء الشباب عن فرص العمل في المناطق الحضرية، وذلك لإبراز هذه المسألة الهامة. ويدعو التقرير إلى اعتماد برامج تستهدف الشباب لكفالة تكافؤ استفادتهم من الفرص ويشدد على مسألتين رئيسيتين تؤثران سلباً في الشباب، وهما فرص الحصول على التعليم والعمل.

٧٧ - ومن خلال مشروع تشجيع الاستثمارات الاجتماعية والعمالة الذي ينفذه البنك الدولي في بلغاريا، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من التحسينات الصغيرة المدخلة على الهياكل الاجتماعية الأساسية ومن الخدمات على صعيد البلديات والمجتمعات المحلية. واستفاد ٠٠٠ ٢٥ شخص تقريباً من أنشطة على غرار تحسين خدمات العمالة، وتوفير التدريب للأشخاص المستضعفين، وتقديم الدعم للمشاريع التجارية الصغيرة عبر أطر إلكترونية تتولى مساعدتها ووضع خطط إنمائية اقتصادية محلية، كما وفر فرص العمل لنحو ٠٠٠ ٦ شخص.

٧٨ - وفي البرازيل، يضطلع البنك الدولي حاليا ببرنامج اقتصادي قطاعي للتحقق من نوعية ما يزاول من أعمال، وذلك بغية توفير فرص عمل جديدة وتحسين القائم منها. ويهدف هذا البرنامج إلى فهم معمَّق للتغيرات في سوق العمل في البرازيل من خلال تحديد وتحليل طائفة من المؤشرات المتعلقة بنوعية العمل؛ وبيان الروابط القائمة بين النمو وأنماط التجارة وتوفير فرص العمل، ونوعية ما يزاول من أعمال؛ وتقديم التوجيه إلى محللي أسواق العمل لتحديد السياسات الكفيلة بتحسين نوعية الوظائف.

٧٩ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأ البنك الدولي العمل بمشروع تنمية مهارات المهاجرين الريفيين وتوفير فرص العمل لهم في الصين لدعم انتقال عمال الأرياف إلى المناطق الحضرية وإمكانية حصولهم على فرص عمل أفضل. والأولويات الرئيسية لهذا المشروع هي السياسات والتدابير المؤسسية لبناء القدرات في مجالات تنمية المهارات، وخدمات العمالة، وحماية العمال. والغرض من هذه التدابير تعزيز قدرة المقاطعات المستهدفة على توفير التدريب، وتحسين تزويد المهاجرين الريفيين بالمعلومات عن أسواق العمل ودوائر التشغيل العامة، وتحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين، وزيادة التوعية بحقوق العمال، ودعم تقديم الخدمات القانونية للمهاجرين.

٨٠ - ويقوم البنك الدولي حاليا بإعداد عدة دراسات إقليمية بهدف وضع استراتيجيات للحد من الأنشطة غير الرسمية وزيادة قابلية توظيف العمال المستضعفين. ويشمل ذلك دراسة عن الأنشطة غير الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودراسة أخرى عن فرص العمل في جنوب آسيا. ويقوم البنك الدولي أيضاً بإعداد تقرير رئيسي عن المهارات وقابلية التوظيف في عدد من المناطق.

٨١ - وباشرت شبكة تشغيل الشباب عملية لوضع نقاط مرجعية لسياسات عمالة الشباب عن طريق جمع المعلومات وتبادلها بشأن مؤشرات سوق عمالة الشباب في البلدان الرائدة في الشبكة والإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمعالجة بطالة الشباب وعمالتهم الناقصة. والهدف من ذلك تحديد النقاط المرجعية للمبادرات الناجحة المراعية للاعتبارات الجنسانية لتشغيل الشباب التي يمكن تبادلها وتكرارها في البلدان الرائدة النظيرة.

٨٢ - وتكتسي مشاركة الشركاء من المجتمع المدني أهمية في تحقيق أهداف خطة العمل. وقد أصدرت دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية نشرة معنونة ''عمل لائق وعولمة عادلة: دليل للحوار بشأن السياسات''، تقر بأن الآثار المترتبة في السياسات على إعادة إدماج العمالة المنتجة الكاملة في الخطة الاقتصادية والإنمائية العالمية لم تستكشف بعد بالكامل. وتحدد هذه النشرة الآثار المترتبة على هذا الالتزام في ما يتعلق بإخضاع مؤسسات الإدارة الاقتصادية للمزيد من المساءلة بشأن تحقيق الأهداف المتصلة بتوفير عمالة كاملة ولائقة. وتهدف هذه النشرة إلى تعزيز أنشطة الدعوة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني المنادية بتحقيق المزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير الأدوات الكفيلة بإجراء حوار سياساتي أكثر استنارة بشأن كيفية مواءمة السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والمالية مع هذه الأهداف الجديدة.

٨٣ - ويعتبر كل من الحد الأدنى للأجور وعمليات تفتيش أماكن العمل من الأدوات الهامة لإحراز تقدم في مجال توفير فرص العمل اللائق. وفي أمريكا الوسطى والمكسيك، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة عن محاسن أنظمة الحد الأدنى للأجور وعمليات التفتيش في أماكن العمل ومساوئها باعتبارها من أدوات السياسات العامة في تعزيز نوعية الوظائف والتنمية الاقتصادية، ووضعت المقترحات اللازمة لتحسين هذه الأدوات.

٨٤ - ودرست اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا فوائد إدماج فئات معينة، مثل كبار السن من العمال والمهاجرين، في سوق العمل. كما قامت بتحليل ديناميات أسواق العمل في المناطق الريفية، فشددت على ضرورة تكييف السياسات الوطنية للعمالة مع الأسواق الريفية والحضرية والتشجيع على قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.

٨٥ - وأصدرت اللجنة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، نشرتين عن أثر الأزمة المالية والاقتصادية على أسواق العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبينان كيفية تدهور ظروف عمل ومعيشة ملايين الناس بسبب الأزمة، مما أدى إلى عكس

الاتجاه السابق للحد من الفقر في المنطقة. وتبرز النشرتان أن سياسات الاقتصاد الكلي السابقة قللت من هشاشة اقتصادات المنطقة وأوجدت مجالا للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية التي يتعين تطبيقها خلال الأزمة. ونُفذت أيضا مجموعة واسعة النطاق من سياسات سوق العمل، وتُبرز النشرتان الممارسات الجيدة في هذا المجال من مجالات السياسات.

خامسا – استنتاج وتوصيات

٨٦ - يشكل عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) إطار عمل مهم لتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، ولا سيما استراتيجيات التنمية الوطنية. وهدفه المتمثل في تنسيق الدعم الدولي من أجل القضاء على الفقر يعتبر بمثابة حلقة وصل رئيسية في دعم المتابعة المتكاملة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٧ - ويشكل موضوع "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" موضوعا حيويا طُرح في حينه، ولا سيما إزاء خلفية الأزمة المالية والاقتصادية الجارية. وقد لقي تأييدا واسع النطاق من منظومة الأمم المتحدة، وأسفر عن تحسين اتساق السياسات وتنسيقها من جانب وكالات الأمم المتحدة في مجال تعزيز العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر. وضافرت منظومة الأمم المتحدة جهودها والتزمت باتخاذ خطوات محددة للتنفيذ، على النحو المحدد في خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للعقد الثاني التي أقرتها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتوفر خطة العمل أداة مهمة يمكن بواسطتها للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة معالجة الأولوية العالمية المتمثلة في العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر على نحو فعال.

٨٨ - وسيتمثل التهديد الرئيسي الذي يواجه الجهود العالمية للقضاء على الفقر خلال العقد الثاني في الأزمات وآثارها على فرص العمالة والعمل اللائق. وسيتطلب التصدي بفعالية لهذا التهديد جهودا متجددة لزيادة تعزيز اتساق السياسات والتعاون في منظومة الأمم المتحدة. ويستلزم تحقيق النجاح في تنفيذ أهداف العقد الثاني، بما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة، زيادة الجهود والتعاون من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء المعنيين.

٨٩ - وقد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تأييد موضوع "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، وخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للعقد الثاني ذات الصلة؛

(ب) دعوة المنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للعقد الثاني، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين؛

(ج) حث المنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة أنشطتها المشتركة لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل والحد الأدنى للحماية الاجتماعية، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء، من أجل زيادة تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها؛

(د) حث منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ولا سيما توصياته المتعلقة بتغيير السياسات وإصلاحها، وإصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي، دعما لأهداف العقد الثاني؛

(هـ) حث منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجياتها للتنمية الوطنية من أجل تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق؛

(و) التشجيع على مزيد من التقارب والتعاون بين الوكالات في تبادل المعارف، والحوار في مجال السياسات، وتيسير أوجه التآزر، وحشد الأموال، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل اللائق، مع تفادي ازدواجية الجهود وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة؛

(ز) حث منظومة الأمم المتحدة على مواصلة السعي لتنفيذ مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك من أجل تعزيز الاتساق والكفاءة في توحيد الأداء فيما يتعلق بالعمالة وتوفير العمل اللائق والحد من الفقر.